

## ضربة بوريس جونسون وأزمة الديمقراطيات

د. حنان أودياب  
استاذ العلوم السياسية، المركز  
الدولي للدراسات والبحوث - باريس

أقدم بوريس جونسون على تعليق عمل البرلمان في خطوة استباقية غير مفاجئة تهدف إلى تمرير قانون الخروج من الاتحاد الأوروبي (البريكست) من دون اتفاق. إنه بالنسبة للكثيرين "الانقلاب" والتحدى السافر للديمقراطية والأزراء بال دستور في أعرق الديمقراطيات في العالم. لكن الأزمة العميقة التي تعيشتها المملكة المتحدة منذ التصويت لصالح "البريكست" بزت لرئيس الوزراء المتبر للجدل ضربه للخروج من المازق. لكن هذا لا يعني نهاية المتاعب مع إهمال الدعايات المحتملة، ولن تكفي إشادة الرئيس دونالد ترامب لطمانه الرأي العام البريطاني الذي يتسائل عن مصير ما تبقى من إمبراطوريته الغابرة وسط عودة نغمة العصبية القومية وتراجع الديمقراطيات في أوروبا والعالم.

تبدو صورة المشهد العالمي سريالية إذا نظرنا إلى مشاكل وعثرات الديمقراطيات العتيقة من جهة، وإلى حركات الاحتجاج الأخيرة في روسيا وهونغ كونغ التي تبرهن على أنه لا يمكن تقييد الحرية وجسدها مهما كانت طبيعة الأنظمة، لكنها تدلل أيضا على التناقض الصارخ بين من يطالب بالديمقراطية نمطا وحاجة، وبين من

يمتطي الديمقراطية لكي ينحرف بها عن مسارها. وهكذا في لعبة السلطة باي فمن يبرز الشعبويون والانتهازيون وتهاوى منظومة القيم تحت وطأة المصالح الذاتية ويأفطة الواقعية.

في هذا الإطار يمكن مقاربة بوريس جونسون ونهجه إذ أننا أمام عدة رجال في رجل: إنه عمدة لندن السابق، منتج النخبة الإنكليزية التقليدية والمهجر الحاضر على لقب "بوجو" في أن معا. لكنه أيضا السياسي المصم الذي لا يتوانى عن التضليل من أجل إنجاز استراتيجيته مثلما حصل خلال التعبئة للتصويت ضد البقاء في أوروبا، وهذا لم يمنعه من التصرف كرجل دولة مسؤول خلال قمة السبع الكبار في بياريتز إلى حد عدم التناغم في كل المواضيع مع صديقه ترامب الذي قال إنه انتظر طويلا وصول شبيهه البريطاني.

بيد أن الأهم بالنسبة لبوريس جونسون الوطني المحافظ يبقى من دون شك إتمام "البريكست" ولو على أسنة الرماح. وهذا ما يفسر قراره الأخير المصادق عليه ملكيا عبر تعليق العمل في "ويسمنستر" من 9 سبتمبر إلى 14 أكتوبر مما يترك هامشا محدودا من الوقت قبل آخر أكتوبر للاعتراض البريطاني على سياسته الأوروبية. ويأمل رئيس الوزراء البريطاني من خلال تعليق عمل البرلمان لعب ورقة إضافية في مفاوضات الشوط الأخير مع بروكسل، وذلك قبل انعقاد قمة المجلس

التابعدا بفرقة. في بلد صغير نسبيا، هناك ستة مرشحين للانتخابات الرئاسية التونسية، يمثلون أحزابا سياسية هي: المسار (الحزب الشيوعي سابقا)، وحزب العمال والوطنيون الديمقراطيون الموحد، والمؤتمر، والحراك، وتونس إلى الأمام.. هذا إلى جانب اتحاد الشغل ومرشحين مستقلين يدعون الإصطاف يسارا. لم يتعلم الرفاق دروس الماضي، ونسوا عجزهم عن تجاوز نسبة صفر فاصل، في انتخابات سابقة.

حتى دروس المرحلة الابتدائية لم تنفع معهم، جميعنا يتذكر قصة الشيخ الذي جمع صغاره، وقدم لهم حزمة من العيدان مشدودة لبعضها، طلب منهم تكسيرا، فعجزوا وأحدا تلو الآخر عن تحطيمها، فرق العيدان ومدما إليهم طالبا منهم المحاولة، تكسرت العيدان المتفرقة بسهولة ويسر.

هل يتذكر شيخ اليسار التونسي، حمة الهمامي، القصة والحكمة من ورائها. وهل يتذكر المنجي الروحي، وعبيد البريكي، ومنصف المرزوقي، الحكاية.. هل هي أعراض شيخوخة، أم أعراض زعامة.

مع الأسف إنها أعراض الزعامة التي ظهرت على اليسار، بعد انهيار المنظومة الاشتراكية. كان الرابط الذي يجمع اليسار إلى بعضه، حتى وإن برزت خلافات بينه، الأيديولوجيا كما جاءت في الكتب، كانوا عندما يختلفون يرجعون إلى "ما العمل" فعلا، ما العمل!

على اليسار أن يتخلل عن شهوة الزعامة، ويحدد أهدافا يجمع حولها، أهدافا واقعية، واحد، واثنا، وثلاثة، لمواجهة أحزاب اليمين وأحزاب الوسط، حتى وإن أصغر بعضهم على حمل المباحث.

لن نستطيع، حتى لو أردنا ذلك، أن نشك بوطنية أي منهم، ولا التقليل من المستوى الثقافي والوعي الاجتماعي والإنساني الذي يتمتعون به. ولكن يجب الحذر من النزجسية السياسية وشهوة الحكم. هذه الشهوة التي شهدناها يوم وطأت أقدام منصف المرزوقي أرض مطار قرطاج بعد الثورة مباشرة، معلنا أنه سيكون رئيسا لتونس، وكان له ذلك، أصبح رئيسا بالصفة، وصل محمولا على ظهر اليمين الديني.

لا مانع من الوصول إلى قصر قرطاج محمولا على أكف حركة النهضة إن كنت تتنمي للنهضة، ستفتح لك الأبواب لتكون إقامتك مريحة. أما أن تصل مرتديا فتاح النهضة، فهذا بلغة الدراما محض "تهريج".

توجه السؤال مرة أخرى لأحزاب اليسار: ما العمل!

أمام زلزال "البريكست" وارتداداته توجد الليبرالية البريطانية على المحك إذ يهدد قرار جونسون التوازن بين السلطات ويطرح على الملا فعالية مجلس العموم الذي استهلك حوالي سنتين من العمل من دون التوصل إلى مخرج مع الاتحاد الأوروبي. وهذه الهزة في الديمقراطية العريقة ليست قانونية ودستورية فحسب، بل اجتماعية مع التقشف في التقديرات الاجتماعية وخصخصة التعليم العام.

لا ينسى البعض استنكار التاريخ والإشارة إلى أنه في المرة الأخيرة التي جرى فيها تعليق عمل البرلمان عام 1640، انتهت الأمور إلى حرب أهلية وقطع رأس الملك تشارلز الأول. وبالطبع الظروف مختلفة اليوم نتيجة مصادقة الملكة الحالية والكواج الموجودة. إلا أن ما يثير القلق يتمثل في التخطي الداخلي وعدم الاستعداد، سياسيا واقتصاديا، لمواكبة الخروج الفج من الاتحاد الأوروبي. ويسود الاعتقاد بأن العلاقة الخاصة مع واشنطن وإطار الكومنولث لن يعوضا على بريطانيا خسارة مقعدا الأوروبي، والأدهى وجود احتمال تفكك وحدة المملكة المتحدة نظرا لهشاشة الوضع الإيرلندي والمطلب الإسكتلندي بحق تقرير المصير.

يعول جونسون على قدرته لتمتير "البريكست" وإنجاز إعادة تعريف الأولويات الاستراتيجية لبريطانيا لناحية الاعتماد على العلاقة الخاصة مع

بهاء الغنم  
صحافي سوري

ينفخ الإعلام البريطاني النار في أزمة الخروج من الاتحاد الأوروبي. يحرض ضد الحكومة أو يحشد معها إلى أقصى درجة يستطيع فيها التحايل على معايير المهنة، لا يزيّف الوقائع وإنما يسرد الحكاية بطريقته الخاصة في ترتيب الأحداث. عبر هذا التحايل تحولت الأزمة إلى حرب سياسية وحزبية وديبلوماسية، وبات الإعلام جزءا من هذه الحرب التي يواجه البرلمان فيها الحكومة تحت شعار منع طلاق لندن وبروكسل دون اتفاق، ولكن حقيقة المواجهة تدور حول تنفيذ الخروج أو إلغائه.

الجملة التي خسرها البرلمان أمام الحكومة في قرار تعليق عمله عبر الملكة، لن تكون الأخيرة ولكنها علامة فارقة في هذه الحرب. ما فعله رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون يقول إن الحرب مع حكومته لن تكون كما كانت مع تيريزا ماي، فالبرلمان كان ولا يزال البوابة التي تهب منها عواصف البقاء، وبدل أن ينحني لها كما فعلت تيريزا ماي، أغلق جونسون البوابة وأوصدها بمفتاح دستوري.

تعطيل البرلمان يعني تعطيل قوة معسكر البقاء الذي ما أنفك يجارب نتائج استفتاء 2016، الذي عكس رغبة أكثر من 52 بالمئة من البريطانيين في الخروج من الاتحاد الأوروبي. هذه النسبة، لا تشمل لندن التي صوتت لصالح البقاء، وبالتالي فإن الاحتجاجات التي تشهدها العاصمة البريطانية ضد الخروج كلما استجد أمر بشأنه، لا تعني تغيير مزاج نصف الشعب إزاء قضية الخروج كما تروج لذلك بعض وسائل الإعلام.

لم يلجأ جونسون إلى الملكة خوفا من سحب الثقة بحكومته عند عودة البرلمان إلى العمل، فقد تخلت المعارضة عن هذه المساعي قبل قرار الملكة بيوم واحد، ليس حيا بالحكومة وإنما هو إبرك من حزب العمال بان توحيد أحزاب البرلمان ضد الحكومة ليس أمرا سهلا. لا تمتلك المعارضة العمالية عددا كافيا من النواب لإسقاط الحكومة، ولا يمكنها الرهان على أن تعليق البرلمان سيكون دافعا لانقلاب أبيض داخل حزب المحافظين.

في حقيقة الأمر كان قرار تعليق البرلمان بمثابة امتحان لتماسك حكومة جونسون. توقع الجميع قائمة طويلة من الاستقالات ولكن ذلك لم يحدث. لم ينسحب وزير واحد. والسبب هو أن بوريس جونسون جمع في حكومته من يريدون مغادرة الاتحاد الأوروبي مهما كان الثمن. وما قرار تعليق البرلمان إلا رسالة واضحة من الحكومة في هذا

الأيام الأميركي الأنغلو سكسوني، والتعامل بنديّة مع فرنسا وألمانيا وغيرها داخل القارة الأوروبية. ويأخذ هذا التوجه الأطلسي زخمه بوجود دونالد ترامب في البيت الأبيض. لكن مسار تطور الأمور

الخصوص، ليس للداخل فقط وإنما للخارج أيضا. حزب العمال، بقيادة جيرمي كوربين، يعمل، ليلا نهارا، للرد على قرار تعليق البرلمان، يبحث في الخيارات الدستورية للانقلاب على القرار، وإعادة البرلمان إلى العمل خلال الشهرين القادمين تحت شعار لم يعد يقنع الشارع البريطاني. لم يعد يرغب البريطانيون بانحياز الحلول من قبيل شبكة امان تبقى البلاد تابعة للاتحاد إلى أجل غير مسمى. لم ينظرو استفتاء 2016 سوى على خيارين صوت لهما البريطانيون، إما الخروج أو البقاء. يتذكر البريطانيون ما قام به البرلمان قبل أشهر لمنع ماي من الخروج دون اتفاق. يتذكرون حالة الفوضى في المبادرات التي تفتشت في البرلمان، وأجبرت ماي على تأجيل الخروج حتى نهاية شهر أكتوبر المقبل. صحيح أن بريطانيا كانت حينها تعيش سجالا ديمقراطيا جعلها محط أنظار العالم، ولكن بالنسبة للبريطانيين كان البرلمان والحكومة في تلك الأيام يدوران في حلقة مفرغة من الأفكار المشوشة التي أبقت البلاد عالقة بين الخروج واللاخروج.

في شهر مارس الماضي ربح "البقائين" المعركة، أجل الخروج وبعدها بقليل أجبرت ماي على الاستقالة. احتفلت المعارضة بالنصر، وهي اليوم تهتف نفسها لنصر آخر ربما يوصلها إلى سدة الحكم، فأخفاق حزب المحافظين في الخروج هذه المرة سيقتضي على ما تبقى من مصداقيته لدى البريطاني، ويزيد من فرص فوز حزب المحافظين في الانتخابات المقبلة. يدرك جونسون خطورة الفشل في الخروج أو تأجيله، ويدرك أيضا أن الاتحاد الأوروبي يراهن على النواب البريطانيون "البقائين" كقوة معطلة للخروج، لذلك قام بتعليق عمل البرلمان لم يعد أمام الأوروبيين اليوم إلا التفاوض مع جونسون بأقصى حدود المرونة، فقد أقنعهم بعزمه على الخروج باي شكل كان، وهم لا يريدون طلاق لندن وبروكسل دون اتفاق. فهو خيار يكلف حكومات دول في الاتحاد خسارة مئات الآلاف من فرص العمل ويرهق ميزانياتها بعشرات المليارات من الدولارات. وإذا ما وقع هذا الأمر ستحتاج تلك الحكومات إلى مبرر منطقي تقدمه للبرلمانات المحلية. مبرر أقوى من الحاجة إلى تلقين البريطانيين درسا على قرارهم مغادرة الاتحاد خوفا من أن يقندي بهم آخرون من دول التكتل التي ضاقت ذرعا بسيطرة ألمانيا وفرنسا عليه.

بعد قرار تعليق عمل البرلمان دخلت حرب "بريكست" في المملكة المتحدة منعطفًا جديدا. البريطانيون جميعهم،



من هونغ كونغ إلى الخليج لا يدلل على تقارب بين واشنطن والمملكة المتحدة، بل يشير إلى مسارات متباعدة في عالم لا يمكن قراءته وفق برمجيات القرنين التاسع عشر والعشرين.

## حرب «بريكست» في بريطانيا

وعلى رأسهم الملكة، باتوا يدركون أن الحيا لم يعد مقبولا في هذه الحرب. لم يعد هناك متسع من الوقت للديمقراطية الشعراية، إن كان البرلمان جادا فعلا بتنفيذ نتائج استفتاء عام 2016، فأيام قليلة قبل موعد الخروج نهاية أكتوبر المقبل ستكون كافية إما للمصادقة على اتفاق جديد تبرمه الحكومة مع بروكسل، وإما رفضه ومباركة مغادرة بريطانيا من الاتحاد دون اتفاق.

## العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
أسسها 1977

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير  
مختار الدبابي  
كرم نعمة  
حزام خريف

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة العقبوي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

